العدد 1480 - السنة الخامسة
الخميس 26 ربيع الأول 1434 - الموافق 7 فبراير 2013
Thursday 7 February 2013 - No.1480 - 5th Year

شيخ الأزهر طالب نجاد بالتوقف عن التدخل في شؤونها.. وعمرو يؤكد رفض بلاده المساس بها

مصر لإيران: أمن دول الخليج... خط أحمر

شيخ الأزهر لدى لقائه نجاد

القاهرة - «وكالات»: - استقبل الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بالترحيب والتقريع امس الاول في مستهل أول زيارة يقوم بها رئيس ايراني لمصر منذ الثورة الاسلامية في ايران عام 1979.

وكان مقصودا بالزيارة أن تؤكد تحسن العلاقات بعد أن انتخبت مصر الرئيس الإسلامي محمد مرسي في يونيو لكنها أبرزت كذلك الخلافات المذهبية والسياسية العميقة بين البلدين.

وقابل مرسي عضو جماعة الإخوان المسلمين أحمدى نجاد عند نزوله في مطار القاهرة واستقبله استقبالا رسميا مع البساط الأحمر واستعراض حرس الشرف. وصافح كبار مستقبليه وقد علت وجهه ابتسامة عريضة.

لكن الزعيم الإيراني تعرض للتقريع عندما قابل في وقت لاحق شيخ الأزهر أحمد الطيب الذي حثه على الامتناع عن التدخل في شؤون دول الخليج العربية ومنح السنة في إيران حقوقهم الكاملة وشدد على رفض الأزهر «للمد الشيعي» في الدول السنية.

وقال بيان للأزهر إن الشيخ أحمد الطيب طالب أحمدي نجاد بمنح «أهل السنة والجماعة في إيران -وبخاصة في إقليم الأهواز- حقوقهم الكاملة كمواطنين كما تنص على ذلك الشريعة الإسلامية وكافة القوانين والأعراف الدولية».

وأضاف أن شيخ الأزهر أبلغ الرئيس الإيراني كذلك برفض الأزهر «المد الشيعي في بلاد أهل السنة والجماعة».

وفي مؤتمر صحافي عقد في وقت لاحق قال أحمدي نجاد الذي يزور مصر لحضور مؤتمر القمة الإسلامية الذي بدأ في القاهرة امس ويختتم اليوم انه يأمل ان تكون زيارته فاتحة عهد جديد في العلاقات بين البلدين.

لكن الشيخ حسن الشافعي كبير مستشاري شيخ الأزهر ورئيس مجمع اللغة العربية الذي تحدث معه في المؤتمر الصحافي نفسه قال ان الاجتماع تحول الى سجال في الخلافات المذهبية.

وتابع ان الشيخ أحمد الطيب رأى مع هذه الخلافات ان الاجتماع لا يخدم الغرض منه.

ولم تكن هذه الزيارة متصورة خلال حكم الرئيس السابق حسني مبارك الذي حكم مصر على مدى 30 عاما حافظ خلالها على معاهدة السلام مع إسرائيل وعزز الروابط بين القاهرة والغرب.

ويشك محللون في ان تؤدي التغييرات التاريخية التي أتت بمرسي إلى السلطة في مصر الى اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين التي قطعت بعد الثورة الايرانية وتوقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام 1979.

وذكرت وسائل إعلام مصرية إن الزعيمين تحدثا في المطار عن سبل تعزيز العلاقات بين البلدين وحل الأزمة السورية دون اللجوء لتدخل عسكري.

ولا ترضى مصر عن تأييد إيران للرئيس السوري بشار الأسد الذي يحاول القضاء على انتفاضة استلهمها السوريون من الانتفاضة التي أطاحت بمبارك قبل عامين.

وطمأن وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو دول الخليج العربية التي تدعم مالية مصر ولديها شكوك عميقة في إيران إلى أن مصر لن تعرض أمنها للخطر.

وقال الوزير لوكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية ردا على اسئلة حول انفتاح القاهرة على إيران وتاثير ذلك على الدول الأخرى في المنطقة «أمن دول الخليج هو أمن مصر».

ويريد مرسي ان يحافظ على علاقته مع الولايات المتحدة التي تقدم 1.3 مليار دولار مساعدات كل عام للجيش المصري.

وقال دبلوماسي مصري سابق «قرار إعادة العلاقات الكاملة مع إيران في هذه المرحلة صعب رغم دفء العلاقات... نظرا لمشاكل كثيرة منها الازمة السورية وعلاقات القاهرة مع دول الخليج واسرائيل والولايات المتحدة.»

وعلى هامش الاجتماعات التحضيرية للقمة الإسلامية قال وزير الخارجية الايراني علي اكبر صالحي لرويترز إنه متفائل بشان إمكان استمرار تعزيز العلاقات بين البلدين.

وقال «هناك تحسن تدريجي وعلينا ان نتحلى بقدر من الصبر. انا متفائل جدا بشان توسيع العلاقات الثنائية.»

البرلمان العربي يستنكر زيارة وفد «الشورى» إلى الجزر الإماراتية الثلاث

القاهرة - «وكالات»: استنكرت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي الزيارة التي يعتزم القيام بها اعضاء لجنة الأمن القومي وشؤون السياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني إلى الجزر الإماراتية المحتلة الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى»... داعية مجلس الشورى إلى الكف عن القيام بمثل هذه الخطوات الاستفزازية وتهدئة الأجواء للتوصل إلى حل يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

«واعربت اللجنة التنفيذية عن قلقها لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون..واكدت مجددا حق دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ودعت اللجنة إيران إلى حل هذه القضية بالطرق السلمية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية النزاع..واعربت عن ادانتها واستنكارها لما سمي بالجولة التفقدية التي يعتزم القيام بها اعضاء لجنة الأمن القومي وشؤون السياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث المحتلة وتدعو مجلس الشورى إلى الكف عن القيام بمثل هذه الخطوات الاستفزازية وتدعو إلى تهدئة الأجواء للتوصل إلى حل يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة».

من جانبه أدان المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي أمس الاول الزيارة التي يعتزم برلمانيون إيرانيون القيام بها مطلع الشهر المقبل للجزر الثلاث المتنازع عليها بين البلدين.

وقال المجلس -في بيان- «يعرب المجلس الوطني الاتحادي عن عميق استنكاره وإدانته لما دعي بالجولة التفقدية التي يعتزم القيام بها أعضاء لجنة الأمن القومي وشؤون السياسة الخارجية بمجلس الشورى الإيراني إلى الجزر الإماراتية المحتلة «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى»» بحسب وكالة الأنباء الإماراتية

واعتبر المجلس أن «مثل هذه الخطوات التصعيدية التي دأبت إيران على القيام بها لا يمكن أن تغير الحقائق التاريخية والقانونية التي تثبت تبعية الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة».

وأضاف أنه «لن يدخر المجلس في بذل كل جهوده لدعم الموقف الثابت لدولة الإمارات من هذه القضية والمتمثل في إنهاء احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات المباشرة وفق جدول زمني محدد، أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة وبناء علاقات أخوية طبيعية يسودها الصفاء وحسن الجوار والتفاهم المشترك».

ودعا المجلس إيران ومجلس الشورى الإيراني إلى «الكف عن القيام بمثل هذه الخطوات الاستفزازية التي لا مبرر لها، وتبني مواقف بناءة تعزز الثقة بين دول المنطقة وشعوبها وتساعد في التوصل إلى حل عادل لقضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران» منذ عام 1971.

موسكو تستقبل وفداً من المعارضة التي ألمحت إلى مشاركتها فيه

البحرين تقرع أجراس الحوار الوطني ... والحكومة تؤكد: عازمون على تجاوز الأزمة

سميرة رجب

جمعية «الوفاق»: نمد أيدينا بالتعاون لإنجاح الحوار

موسكو - «وكالات»: وصل العاصمة الروسية موسكو امس وفد من المعارضة البحرينية استجابة لدعوة من روسيا لبحث سبل الخروج من الأزمة السياسية في البحرين. وتتزامن هذه الزيارة مع دعوة وجهتها المنامة لكافة أطياف المعارضة البحرينية من أجل عقد مؤتمر للحوار الأحد المقبل لتجاوز الأزمة التي تلمّ بالمملكة منذ أزيد من عامين.

وكان الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني البحرينية الشيخ علي سلمان قد ذكر أمس الأول أن وفدا من المعارضة سيزور العاصمة الروسية. وقال -في مقابلة مع صحيفة «الوسط» البحرينية نشرتها الثلاثاء- إن الزيارة تستمر حتى الأحد المقبل.

وأوضح أن هدف الزيارة يتمثل في نقل وجهة نظر المعارضة في المخرج من «أزمة» البحرين، مؤكدا أن المعارضة ستسعى إلى إنجاح الحوار بأقصى درجات التعاون.

وأشار الشيخ سلمان إلى أنه التقى السفير الروسي في البحرين قبل ثمانية أشهر، كما أن المعارضة تسلمت دعوة لزيارة موسكو للقاء المسؤولين هناك، مضيفا أن جمعية الوفاق ستتوجه ضمن وفد يضم جمعيات معارضة أيضا.

من ناحية أخرى، أعلنت المنامة أن مؤتمرا للحوار مع جماعات المعارضة سيبدأ الأحد المقبل، بعد أكثر من عامين من انطلاق الاحتجاجات بالمملكة.

ومن المقرر أن توجه الدعوات إلى 17 جماعة مؤيدة ومعارضة للحكومة ولمندوبين من مجلسي البرلمان لحضور المحادثات، وفق ما صرح به مسؤولون بحرينيون.

وقالت وزيرة الإعلام سميرة رجب إن الحكومة عاقدة العزم على إنجاح الحوار، مضيفة أن «الكرة الآن في ملعب الأطراف الأخرى».

ومن جهتها، ألمحت جماعات معارضة إلى أنها ستشارك في المحادثات، لكنها أشارت إلى وجود خلافات مع الحكومة -بشأن الهدف من الحوار- قد تقوض فاعليته.

وقال خليل المرزوق المسؤول في جمعية الوفاق المعارضة لوكالة رويترز إن زعماء المعارضة يريدون مشاركة ممثلين لأسرة آل خليفة الحاكمة في الحوار. وطالبوا أيضا بمشاركة خبراء دوليين.

ويقول مسؤولون بحرينيون إن المملكة أدخلت إصلاحات كبيرة منذ أن فرضت السلطات حالة الطوارئ بشكل مؤقت لمساعدتها في سحق احتجاجات مطالبة بالديمقراطية.

وزادت الإصلاحات -التي جاءت في إطار تغييرات دستورية أوسع أعلنها الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في يناير 2012- صلاحيات البرلمان لتشمل مساءلة وعزل الوزراء وسحب الثقة من الحكومة.

وتقول المعارضة إن الإصلاحات شكلية لأنها لم تشمل احتكار الأسرة الحاكمة للسلطة المطلقة. وواصلت الاحتجاجات بمعدلات أقل.

وقد شهدت البحرين منذ فبراير حركة احتجاجية ضد الحكومة للمطالبة بملكية دستورية، لكن البعض منهم يذهب في مطالبه إلى حد «إسقاط النظام».

بسبب انسحاب أعضاء من «دولة القانون»

العراق: مجلس النواب يؤجل التصويت على «المحكمة الاتحادية» .. والاعتصامات مستمرة

جانب من احتجاجات العراق

بغداد - «وكالات»: أرجأ مجلس النواب العراقي امس الاول التصويت على قانون المحكمة الاتحادية لعدم اكتمال النصاب القانوني بسبب انسحاب أعضاء من ائتلاف دولة القانون. فيما تواصلت الاعتصامات بمدن عراقية عدة احتجاجا على سياسات رئيس الوزراء نوري المالكي. وقد اجتمع البرلمان العراقي للتصويت على قانون المحكمة الاتحادية وسط خلافات بين القوى السياسية، وينص الدستور العراقي على أن المحكمة الاتحادية تختص بالرقابة على دستورية القوانين، وتفسير نصوص الدستور، والتصديق على النتائج النهائية للانتخابات. كما تختص بالفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين والقرارات، وفي أي منازعات تحدث بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات.

وكان إقرار قانون المحكمة الاتحادية من بين مطالب كثيرة للمتظاهرين الذين خرجوا منذ نهاية ديسمبر الماضي في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى وكركوك. ومن المطالب الأخرى وقف العمل بقانوني الإرهاب والمساءلة والعدالة «قانون اجتثاث البعث» والإفراج عن السجناء.

وكان مجلس النواب العراقي قد صوت نهاية يناير الماضي على تحديد ولاية الرئاسات الثلاث -بما فيها رئيس الوزراء- بمدتين بدلا من ثلاث، وهو ما عدد ائتلاف دولة القانون برئاسة نوري المالكي غير دستوري.

من جهة أخرى، تواصلت الاحتجاجات المناوئة لسياسات رئيس الوزراء نوري المالكي في عدة محافظات، حيث أبدى المعتصمون في مدينة الفلوجة غربي العراق تمسكهم بوحدة العراق، واستمرارهم في الاعتصام السلمي إلى أن تتحقق مطالبهم التي وصفوها بالعادلة.

وفي الرمادي، دخل الاعتصام المفتوح في ساحة العزة والكرامة يومه السادس والأربعين. وشددت اللجان المنظمة للاعتصام على أن مطالبهم هي مطالب المعتصمين في مدن العراق الأخرى، وأنهم لن يقبلوا التفاوض أو المساومة عليها.

وفي الموصل، حذر علماء دين وشيوخ عشائر قيادة عمليات نينوى والشرطة الاتحادية من مواصلة ما وصفوه بمنهجهما في استهداف وملاحقة الناشطين في ساحة الأحرار.

ودخل الاعتصام المفتوح في المدينة يومه الثاني والأربعين، وندد المعتصمون في ساحة الأحرار بما وصفوها بمماطلة الحكومة والبرلمان واللجنة الوزارية في تلبية مطالب المعتصمين، وفي مقدمتها إطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين.

وينادي المعتصمون بثلاثة عشر مطلبا، في مقدمتها إطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين، وإلغاء المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، وإلغاء قانون المساءلة والعدالة، وتحقيق التوازن في أجهزة ومؤسسات الدولة.

على صعيد آخر، وصل حسن الشهرستاني نائب رئيس الوزراء العراقي إلى محافظة ديالى، على رأس لجنة وزارية مكلفة من رئاسة الوزراء بمتابعة مطالب المتظاهرين. وتبحث هذه اللجنة الوزارية -التي بدأت أعمالها في 7 يناير- مطالب المتظاهرين الذين خرجوا في احتجاجات شعبية متواصلة في محافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى.

وأكدت اللجنة يوم الأحد الماضي الإفراج عن 3000 معتقل من السجون العراقية، ونقل جميع النساء المعتقلات إلى محافظاتهن.

الشهر ستاني يزور ديالى لبحث مطالب المتظاهرين